الصيرفة المتخصصة كمدخل لإصلاح النظام المصرفي في الجزائر

د. رحيم حسين المركز الجامعي برج بوعريريج
أ. مناصرية رشيد جامعة قاصدي مرباح ورقلة

مقدمة :

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيراً واستجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية. وتتمثل أهم تلك التغيرات في التطورات التكنولوجية، عالمية الأسواق المالية، والتحرر من القيود التي تعوق كل الأنشطة المصرفية، إزالة الحواجز التي تمنع بعض المؤسسات المالية، من العمل في قطاعات معينة، والاتجاه إلى تطوير وإدارة مخاطر الإقراض كل هذا في ظل تزايد حدة المنافسة في هذا القطاع للسعي لاستقطاب رؤوس الأموال.

إن إصلاح النظام المصرفي مدلول متعدد الأبعاد، وهي أبعاد متكاملة ومعقدة، ولذلك لابد من النظر إلى هذا الإصلاح بمنظور شمولي، إذ لا يمكن لمدخل واحد منه أن يحقق الغرض، والغرض هو تحقيق الفعالية والكفاءة في هذا النظام.

جاء إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحوتوفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح السريع. وعليه، كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك وفقاً لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني.

إن تنويع مؤسسات التمويل وأساليبه سيعزز الوساطة المالية في الجزائر، ومن ثم سيعطي دفعا قويا لسوق التمويل فيها، وسيحول الوجه الحالي لهذه السوق، التي تتسم **بالتركيز**، حيث تسيطر فيها البنوك العمومية بنسبة 80 إلى 90%، ويجد في ظله العديد من أصحاب الأعمال صعوبة في الحصول على التمويل.

تتضمن المداخلة المحاور الآتية:

- مفهوم وأهمية البنوك المتخصصة ودورها في تمويل الاقتصاد؛
- عرض بعض النماذج من البنوك المتخصصة وأساليب عملها في بعض الدول العربية؛
- شروط عمل وفعالية البنوك المتخصصة.
- واقع البنوك المتخصصة في الجزائر.

أولا:مفهوم وأهمية البنوك المتخصصة ودورها في تمويل الاقتصاد:

1- مفهوم البنوك المتخصصة:

وهي مؤسسات ينشئها أفراد أو جماعات أو حكومات لخدمة قطاع معين من قطاعات الإنتاج، سواءً كان زراعيًا أو صناعيًا أو عقاريًا يتخصص في البنك.

أما عن دور الحكومة فهو التوجيه لمؤسسات الأفراد والجماعات بما يخدم الاقتصاد القومي، وأحيانًا تقوم الحكومة بإنشاء هذه البنوك من أجل تنمية قطاعات الاستثمار والإنتاج.

وهو ذلك البنك الذي يمارس نشاط معين كما هو محدد في قانون انشائه مثل بنوك التنمية الصناعية و بنوك التنمية الزراعية و البنوك العقارية.

البنوك المتخصصة هي البنوك التي تتخصص في تمويل مشروعات اقتصادية ذات مجالات متخصصة بعينها حيث يهدف من التخصص , تلبية حاجات اختلاف المجالات و الاختصاصات و التي تؤدي بطبيعة الحال إلى اختلاف طبيعة عمليات تمويلها من نشاط إلى آخر.

هي مؤسسات مالية هدفها الأساس ليس الربح ،و إنما تهدف إلى تطوير قطاع إنتاجي معين ،أو خدمة شريحة معينة من المجتمع .لذا تسمى أحيانا ببنوك أو مؤسسات التنمية .و عادة يدل إسمها على القطاع الذي تخدمه.و تقدم له تسهيلات فنية و قروض متوسطة و طويلة الأجل.كما أنها تعتمد على مواردها الذاتية ،و تتصف بعلاقات قوية مع الدولة.

هي نوع من أنواع البنوك التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي والتي تنفرد بالقيام بالعمليات المصرفية لهذا النشاط الاقتصادي بالذات، ولا يكون قبول الودائع من أنشطة هذه البنوك الأساسية، وهي تخدم قطاعات أساسية في الاقتصاد القومي مثل القطاع العقاري والزراعي والصناعي والإسكاني، وليس من أهداف هذه البنوك الاستثمار قصير الأجل ولكن معظم تمويلها للاستثمار طويل الأجل، وهي تعتمد على الموارد التي تصلها من هيئات ومؤسسات التمويل الدولية والدعم المالي الحكومي لها.

2- خصائصها: هدفها الأساس ليس الربح و إنما تنمية القطاعات الإنتاجية لذا تسمى ببنوك التنمية؛

1- تتخصص بتقديم القروض المتوسطة و الطويلة الأجل لأن ذلك يتلائم مع أهدافها ؛
2- علاقاتها بالدولة قوية فهي حكومية(في أغلب الدول النامية) ،أو مختلطة؛
3- أسعار الفائدة على قروضها معتدلة تتمشى مع غاياتها ،وحتى لو ارتفعت أحيانا فلا بد من زيادة فترة التسديد ،بحيث يبقى العبء السنوي لخدمة القروض متدنيا؛
4- تعتمد أساسا على مواردها المالية الذاتية ،و خصوصا على رأس مالها ،في تقديم القروض و التسهيلات الإئتمانية؛
5- قروضها و تسهيلاتها الإئتمانية تنحصر في القطاع الذي يحمل اسمها عادة ؛
6- تلقى العم و الحماية من الدولة ؛
7- تكون سياستها الإقراضية ضمن الخطة التنموية للدولة؛
8- في معظم الأحيان لا تبحث هي عن المقترضين ،كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية،و خاصة عندما تعاني البنوك التجارية من إرتفاع حجم السيولة؛
9- أن برنامج تسديدالقرض و خدماته عادة يكون متفقا مع قدرة المقترض الحقيقية؛
10- عادة يكون للبنوك و المؤسسات المتخصصة قانون خاص بها لتنظيم عملها و حمايتها من منافسة البنوك التجارية؛
11- تعرض إلى المخاطر أكثر من بقية المؤسسات المالية الأخرى ،لاعتمادها الإقراض طويل الأجل،و الذي يتأثر بظروف المستقبل غير المرئية أو المتوقعة؛
12- لها صفة إحتكارية ،لأنه عادة تنفرد في سوق الإقتراض الخاص بذلك القطاع،في حين الأنواع الأخرى من المصارف ،و خاصة التجارية ،يكون عندها كبير و هي تتنافس فيما بينها.

3- الموارد المالية للبنوك المتخصصة : تحصل البنوك المتخصصة على مواردها المالية من عدة مصادر و هي كالتالي:

1- رأس المال المدفوع و الإحتياطات ،و تشكل هذه المصدر الرئيسي الذي تعتمده هذه البنوك في تقديم قروضها إلى المقترضين من العاملين في قطاعات الإنتاج المختلفة ؛

2- القروض:إذا لم يكفي رأس المال لتلبية طلبات المقترضين ،تلجأ البنوك المتخصصة إلى الإقتراض سواء من الحكومة ،أو من البنوك التجارية ،أو من الجمهور عن طريق طرح سندات قروض للإكتتاب فيها .و قد تلجأ إلى الإقتراض من مصادر أجنبية سواء من حكومات أو بنوك أو شركات أو مؤسسات دولية ؛

3- الإعانات و الهبات و المساعدات المقدمة لها سواء من مصادر محلية أو من مصادر أجنبية ،و خاصة من المؤسسات الدولية ذات الإختصاص المماثل،أو من المؤسسات المالية أو الحكومات الأجنبية.

4- الفرق بينها و بين البنوك التجارية:

جدول رقم01: يوضح الفرق بين البنوك المتخصصة و البنوك التجارية

ثانيا: أنواع البنوك و المؤسسات المالية المتخصصة :

الرقم	البنوك المتخصصة	البنوك التجارية
1	هدفها الأساس ليس الربح و إنما التنمية	هدفها الأساس هو الربح
2	تعتمد الإقراض متوسط و طويل الأجل	تعتمد الإقراض قصير الأجل
3	إعتمادها الأساس على مصادر التمويل الذاتي ،و دعم الدولة اها و القروض.	تعتمد أساسا على ودائع الجمهور
4	إرتباطها بالدولة قوي.فأما تكون مملوكة لها أو شريكة فيها ،أو ذات علاقة قوية معها.	غالبا لا علاقة لها بالدولة .ما لم تكن مملوكة لها ،أي مؤممة.
5	توظيف أموالها يكون حصرا في القطاع الذي يحمل اسمها.	توظيف أموالها في مجالات متنوعة
6	أسعار الفائدة و شروط القرض تكون معتدلة و معقولة و مناسبة للمقترض،بحيث لا تشكل عبئا كبيرا على المقترض.	أسعار الفائدة عالية نسبيا ،لأن هدفها الأساس هو الربح التجاري.
7	لها شخصية اعتبارية مستقلة و تتمتع بكثير من الإعفاءات و الإمتيازات من الدولة.	تخضع لقانون النقد و القرض
8	تكون مجالس ادارتها حكومية (إذا كانت ملكا لها) ، أو على الأقل وجود ممثلين حكوميين عن القطاع المختص.	لا يشترط تواجد ممثلين حكوميين في مجالس ادارتها.
9	تقوم بإنشاء مشروعات جديدة ضمن تخصصها ،أو تدخل شريكا في القائم منها ،إضافة إلى تقديم الإستشارات و الخبرات الفنية.	عادة نشاطها يقتصر على تقديم السلف و القروض قصيرة الأجل و خصم الأوراق التجارية.
10	يتطلب من العاملين المعرفة و التخصص في شؤون القطاع الذي يخدمه البنك.	العاملون فيها يتمتعون بمعلومات مصرفية عامة .
11	بطء دوران راس المال بسبب طول فترة استرداد القرض.	سرعة دوران راس المال لقصر فترة سداد القرض.
12	عادة تلتزم بخطة الدولة التنموية.	لا يشترط ذلك في نشاطها
13	تعرضها لمخاطر عالية بسبب طول مدة القرض.	درجة المخاطرة في نشاطها أقل نسبيا
14	يتوجه إليها المقترضون	تبحث أحيانا عن المقترضين
15	لا يحق لها توليد نقود الودائع	قدرتها في توليد نقود الودائع كبيرة.

تهدف هذه البنوك إلى تحقيق التنمية و تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة،و بذلك هناك عدة أنواع منها:البنوك الزراعية ،البنوك الصناعية ،البنوك العقارية و البنوك التعاونية.

I- البنوك الزراعية:

إن القطاع الزراعي يحتل أهمية نسبية عالية في معظم الدول النامية،من حيث مساهمته في الناتج الوطني و من حيث نسبة السكان العاملين في هذا القطاع. و عليه فالإئتمان الزراعي يحضى باهتمام بالغ من حكومات ل النامية ،بقصد تنمية هذا القطاع،و رفع مستوى معيشة العاملين فيه،لأنهم يشكلون نسبة عالية من الطلب الكلي.

فزيادة دخولهم يعني خلق طلب متزايد على منتجات القطاعات الأخرى كالصناعة و الخدمات و غيرها ،مما يؤدي إلى تحفيز الإستثمار في هذه القطاعات ذات الطلب المشتق.و يؤدي تطويرها و توسعها إلى خلق تنمية متوازنة بين القطاعات المختلفة.كما أن الزراعة تمول العديد من الصناعات بالمواد الأولية النباتية.إضافة إلى توفير العديد من المواد الغذائية للعاملين في كافة القطاعات.

و عليه فان الإئتمان الزراعي ،و الذي يعنى تقديم القروض و التسهيلات الإئتمانية للعاملين في القطاع الزراعي،و بآجال مختلفة قصيرة ،متوسطة و طويلة لأجل،لسد احتياجات المزارعين و مربوا الماشية و الدواجن و غيرهم ،بقروض ميسرة و ذات شروط مناسبة و معقولة من حيث سداد أقساط القروض و الفوائد، تأخذ بعين الإعتبار ،ظروف القطاع الزراعي و ما يواجهه من مشاكل.

أهداف الإئتمان الزراعي:من أهم أهداف الإئتمان الزراعي:

1- توفير التمويل اللازم و الخبرة الفنية لتحديث المشاريع الزراعية و وسائل الري الحديثة لتوفير المياه اللازمة للقطاع الزراعي ؛
2- توفير التمويل اللازم للمزارعين لشراء الآلات و المكائن الزراعية بقصد رفع إنتاجية العامل الزراعي ؛ مستلزمات الزراعة
3- توفير التمويل اللازم لشراء مستلزمات الزراعة مثل البذور و الأسمدة اللازمة و الأدوية لمكافحة الآفات الزراعية،بقصد زيادة الإنتاج الزراعي ؛
4- تقديم الإرشادات و النصح للمزارعين بالأوقات المناسبة لزراعة محاصيلهم ،و مكافحة الآفات الزراعية ،و أنواع المحاصيل الزراعية المربحة ؛
5- توفير القروض اللازمة لإنشاء الصناعات الزراعية و التي تعتمد على المنتوجات الزراعية التي ينتجونها مثل صناعة تعليب الفواكه و الخضار،و إستخراج الزيوت النباتية ؛
6- ارشاد المزارعين بخصوص طرق التخزين و التسويق و على أسس علمية.

II-البنوك الصناعية:

و هي مؤسسات مالية تقدم الإئتمان الصناعي . يتمثل هذا الإئتمان بالقروض و التسهيلات الإئتمانية التي تقدمها هذه البنوك بقصد تنمية القطاع الصناعي ، سواء أدت هذه القروض إلى انشاء مشروعات صناعية جديدة نأو توسيع و تطوير المشروعات القائمة .و تتصف هذه القروض عادة بأنها متوسطة و طويلة الأجل.

تمارس معظم الدول النامية عملية التنمية ،و تتركز في الغالب على تمية القطاع الصناعي ،باعتباره من القطاعات الرائدة و المحفزة لدفع و تحريك النمو الإقتصادي .و تعد مشكلة التمويل من المشاكل الهامة التي تواجه عملية انشاء و تطوير الصناعات في هذه الدول.فتحتاج هذه الدول إلى مؤسسات مالية متخصصة لتوفر القروض و التسهيلات المتوسطة و طويلة الأجل،و بشروط سهلة و مشجعة . بالإضافة إلى حاجتها للخبرات الفنية و الإستشارات في هذه الدول . من أجل ذلك فقد تأسست البنوك الصناعية في معضم الدول النامية ،و تعود ملكيتها إما بالكامل للحكومة ،و إما مختلطة بين القطاع العام و الخاص .إن هدف هذه البنوك هو توفير التمويل اللازم للمشروعات الصناعية ،من أجل تنمية صناعية و زيادة الناتج الوطني .

أهداف البنوك الصناعية:إن من مسؤولية البنوك الصناعية المساهمة مع الدولة في تنفيذ الخطط التنموية الخاصة بالقطاع الصناعي ،و بالتالي فأهم أهدافها تتمثل في:

1- تمويل المشاريع الصناعية و الخدمات المرتبطة بها .حيث يقوم البنك بتقديم القروض لتمويل شراء الموجودات الثابتة كأبنية المصانع ، و الآلات و المكائن و المعدات ،و كذلك لتمويل رأس المال التشغيلي ،و التسليف على بضائع مخزونة ،و تأدية الخدمات المصرفية للمشروعات الصناعية المتعاملة معه مثل خصم الكمبيالات ،و فتح الإعتمادات المستندية ،و غيرها؛
2- تمويل المشاريع الحرفية و الصناعات اليدوية و الصغيرة بقروض ميسرة ،و شروط سهلة لتمكين هذه الصناعات من شراء الآلات و الأدوات ،و كذلك شراء المواد الخام ؛
3- تقديم المساعدات الفنية و الإستشارات لمعالجة المشاكل الفنية و التنظيمية التي تواجه المشروعات الصناعية ؛
4- القيام بدراسة الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات الصناعية ؛
5- تدريب الأفراد العاملين في المشروعات الصناعية بفتح دورات تدريب في مجالات الإدارة و التسويق و التمويل و الحاسوب و الأعمال المحاسبية ؛
6- القيام بعمليات التأجير التمويلي ؛

III-البنوك العقارية:

و هي مؤسسات مالية تقدم الإئتمان للقطاع العقاري .و يتمثل هذا الإئتمان بتقديم القروض و السلف المقدمة لغرض تشجيع الحركة العمرانية في مجال البناء ،و ذلك بتمويل الأفراد لتمكينهم من توفير سكن خاص لهم،و لك التمويل لغرض بناء العمارات و الشقق لأغراض خدمات السكن ،ولأغراض استخدامها من قبل مكاتب الأعمال(عيادات ،خدمات ...) .و تتميز هذه القروض بأنها متوسطة و طويلة الأجل ،و كذلك تقديم القروض من أجل أعمال الترميم.

و بذلك تقوم البنوك العقارية بتقديم قروض و بشروط ميسرة لتساعد أفراد المجتمع في تسديد أقساط القروض و فوائدها بيسر و سهولة ،بحيث يدفع الفرد المقترض مبلغا يعادل تقريبا بدل الإيجار الذي كان يدفعه سابقا و لكن بفارق أن العقار سيصبح ملكه بشكل تام بعد الإنتهاء من تسديد كافة قساط القروض و إنهاء عملية رهن العقار .إن الإئتمان العقاري مكن الملايين من أفراد المجتمع في الدول النامية المختلفة من تملك مسكن ملائم.

أهداف البنوك العقارية:

هدف الإئتمان العقاري هو تمكين الأفراد و غيرهم على شقق سكنية و مكتبية ،و قد تقوم هذه البنوك بالإتفاق مع شركات البناء بإنشاء المجمعات السكنية الحديثة ،و من ذلك أهم أهداف هذه البنوك ما يلي:

1- متابعة تطبيق الإستراتيجية الوطنية للإسكان ،و إعداد التشريعات الضرورية لتنفيذها ؛
2- إجراء الدراسات و البحوث ضمن الوحدات التنموية الإقليمية ،لإنشاء أحياء جديد في مناطق التوسع السكني داخل حدود البلديات ،و مناطق التنظيم و خارجها ،و إنشاء مناطق جديدة للتجمعات السكنية ؛
3- القيام بالدراسات السكنية و الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية ذات بالعلاقة بالإسكان و التطوير الحضري لفايات تحديد الحاجات السكنية؛
4- العمل على توفير قروض للمستفيدين من مشاريع الإسكان ،و التطوير الحضري ،و ذلك بالتعاون مع الجهات الممولة المعنية ؛
5- إقامة مشاريع استثمارية مباشرة،أو عن طريق ابرام عقود استثمار مع مستثمرين من القطاع الخاص ،بما يتفق مع أهداف المؤسسة ؛
6- دراسة و تنفيذ أي من مشاريع للأبنية الخاصة بالحكومة و مؤسساتها العامة بتكليف من الدولة ؛

VI-البنوك التعاونية:

انتشرت الحركة التعاونية في دول العالم المختلفة المتقدمة منها و النامية ،كرد فعل للإستغلال الذي كان يعاني منه صغار المزارعين و الصناعيين و المستهلكينو المقترضين ،سواء من قبل التجار أم البنوك التجارية .قامت العديد من الحكومات و خاصة في الدول النامية ،بتأسيس بنوك التعاون لتسليف الجمعيات التعاونية،بشروط ميسرة كجزء من عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التي تمارس و تسعى إلى تحقيقها .و من أهداف هذه البنوك ما يلي:

1- المساهمة في تخفيض ظاهرة البطالة عن طريق توفير التمويل اللازم لمجموعات العاطلين بقصد إدخالهم في العملية الإنتاجية المثمرة ؛
2- تشجيع و دعم انشاء جمعيات تعاونية في مجالات الحرف اليدوية ،و خاصة تلك التي تتعلق بتشغيل المرأة في المناطق الريفية ؛
3- تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية التسويقية،لغرض تسويق منتجات صغار المزارعين و جمعيات الحرف اليدوية .

V -بنوك التجارة الخارجية:

و تختص هذه البنوك في تمويل التجارة الخارجية و المعاملات الدولية .و في العديد من الدول تقوم البنوك التجارية أو البنوك المسماة بشركات إعتمادات التصدير بهذه الوظيفة.

إذن تهدف هذه البنوك لمساعدة التجارة الخارجية و النهوض بها و تنميتها عن طريق ما تقدمه من تسهيلات مصرفية و عن طريق مختلف الصور الإئتمانية التي يمنحها،بما في ذلك قروض الإستثمار طويل الأجل.

كذلك فإن هذه البنوك تمنح تسهيلات إئتمانية مختلفة الأجال للمؤسسات الصناعية خاصة التي تستهدف الإنتاج للتصدير ،كما تختص هذه البنوك بفتح الإعتمادات اللازمة لعمليات المقايضة و التبادل الثنائي مع الدول الأجنبية و عمليات إعادة التصدير ،و كذلك فإنها تعقد الإتفاقيات اللازمة مع البنوك المشابهة لها في الدول الآخرى .و يمكن أن يعتمد هذا النوع من البنوك في تمويل عملياته على موارده التي تتكون من حصيلة العملات الأجنبية الواردة للدولة .و من التسهيلات الإئتمانية التي يحصل عليها من بنوك أجنبية.

IV -بنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

و تختص هذا النوع من البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غالباً ما تكون هذه المؤسسات حكومية أوشبه حكومية إلى حد ما لتوفير التمويل اللازم لها، نتيجة تراجع أداء البنوك التجارية المرخصة في توفير التمويل للموسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب:

- ارتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض.
- ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي، وعادةً ما تلجأ البنوك إلى الابتعاد عن أي نوع من أنواع المخاطر المصرفية، وتكتنف المشاريع الصناعية الصغيرة تحديداً، والمتوسطة بصورة عامة مخاطر تكفي لابتعاد البنوك التجارية.
- تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض، وهذا يؤدي إلى تراجع حجم الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الصعوبة التي تواجه البنوك التجارية في محاولتها لتسييل موجودات هذه المشروعات نظراً لانخفاضها من جانب، والاعتبارات الاجتماعية من الجانب الآخر.
- محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد دفعهم ذلك للابتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم.

و لهذا ظهر نوع جديد من المؤسسات المالية التي تهدف إلى تمويل الاستثمارات الإنتاجية عن طريق لإنتفاع بالات أو معدات أو عقارات بدون تقديم أي مبلغ نقدي فهي تغطية شاملة للاستثمار باعتبارها غير قادرة على تمويلها بأموالها الخاصة أو الحصول على التمويل المصرفي و تدعىهذه الصيغة بالإئتمان الإيجاري.

أ - مفهوم الإئتمان الإيجاري :هوعملية يل أصول رأسمالية ليس بهدف قيام المشتري بتملك الأصل أو تمليكها للمستأجر و إنما بهدف إلى إتاحة فرصة للعميل لاستخدامها مقابل أداء قيمة إيجارية يتفق عليها، وتقوم العملية أساسا بين ثلاثة أو أربعة أطراف، و يقوم بموجبها المستأجر و هو مستخدم الأصل الإنتاجي بدفع مبالغ دورية للمؤجر يكفي قيمة استرجاع رأس المال، مقابل حقه في الحصول على الأصل الإنتاجي و استخدامه.

ب - خصائص الإئتمان الإيجاري: من خلال التعريف السابق للإئتمان الإيجاري يمكن استنباط الخصائص التالية:

- إن مدة الإيجار غير قابلة للإلغاء و أنها تغطى على الأقل 75% من العمر الافتراضي للأصل المؤجر (تكلفة الأصل زائد هامش الربح).
- المستأجر غير مطالب بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة وإنما تدفعه على شكل أقساط تسمى أقساط الإيجار، و تتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليها الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة و مصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.
- يحتفظ المؤجر بملكية الأصل والمستأجر يستفيد من حق الاستعمال فقط، وبالتالي فإن مساهمة المؤجر قانونية و مالية، أما مساهمة المستأجر فهي إدارية و اقتصادية.
- الإئتمان الإيجاري يكون في شكل أصول عينية (إستثمارات مادية) لا يقوم بمنح أموال نقدية كما في القرض الكلاسيكي.
- مان الإيجاري يكون إما متوسط أو طويل الأجل، بحيث أن مدته تحدد حسب طبيعة هذه الأصول و حسب فترة امتلاكها بمعنى العمر الافتراضي لها،(مدة إيجار الأصول المنقولة ما بين 2-10 سنوات، و الأصول غير المنقولة فمدته ما بين 15-20 سنة)

ج - المؤسسات المتخصصة في الائتمان الايجاري في الجزائر:

نحصر نشاط الائتمان الايجاري في الجزائر في شركتين متخصصتين في الائتمان الايجاري هما سلام 'SALEM' وشركة العربية للإيجار المالي بالإضافة إلى إدخال بعض البنوك هذه التقنية في نشاطها كبنك البركة الجزائري أو البنوك التجارية الأخرى.نركز هنا على المؤسسات المتخصصة فقط.

1. **الشركة الجزائرية لإيجار الأصول المنقولة 'SALEM':** ي شركة مساهمة معتمدة من طرف بنك الجزائر في القرار رقم 03/97 المؤرخ في 1997/05/28 وهي خاضعة للامر 09/96 المؤرخ في 1996/10/10 الخاص بالاعتماد الايجاري، رأسمالها الاجتماعي يقدر ب 200 مليون دينار جزائري مقسم إلى 2000 سهم اسمي بقيمة 100.000 د.ج للسهم ، كان في البداية مقسم بين "CNMA" ب 90 بالمائة والشركة القابضة الميكانيكية ب10بالمائة لكن بعد التعديل الذي اجري في الإجتماع العام بتاريخ 1999/12/19 انسحبت الشركة القابضة الميكانيكية وبقيت CNMA المساهمة الوحيدة في شركة SALEM.
2. **الشركة العربية للإيجار المالي**:هي شركة مساهمة معتمدة من طرف بنك الجزائر في ديسمبر 2001 ومهمتها هي القيام بعمليات الاعتماد الايجاري ، تتوفر على رأس مال اجتماعي قيمته 758.000.000 دج موزع على سبعة مساهمين كما يلي:

بنك المؤسسة المصرفية الجزائر 34%، الشركة العربية للاستثمار 25%، المؤسسة المالية الدولية 07%، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 20%، ديجيمكس09%، الجيمتكو4.999%، رحمون إسماعيل 0.001%.

ثالثا- عرض بعض النماذج من البنوك المتخصصة وأساليب عملها:

لقد زادت أهمية البنوك المتخصصة نتيجة النتائج المحققة من خلال مما يجعل عدة دول نامية تحرص على تفعيلها للمساهمة في تحقيق التنمية. و المثال التالي حول نسبة الإئتمان في جمهورية مصر العربية يوضح ذلك:

جدول رقم 02:تطور أرصدة الائتمان بجمهورية مصر العربية لدى بنوك القطاعين العام والخاص خلال الفترة من 2003 /2006 :(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	2003/2004	2004/2005	2005/2006
القطاع العام البنوك التجارية	144792.1	154151.9	160478.3
البنوك المتخصصة	**32655.3(18%)**	**34589.7(18.32%)**	**37206.9(18.82%)**
الأجمالى	177447.4	188741.6	197685.2
القطاع الخاص بنوك تجارية مشتركة	76586.3	-	76387.2
بنوك الاستثمار والأعمال المشتركة	29042.0	-	37942.8
فروع البنوك الأجنبية	13307.7	-	12442.9
الأجمالى	118936.0	119607.5	126772.9

المرجع: البنك المركزى المصرى فى السنة المالية **2006/2005**

و فيما يلي عرض لبعض النماذج من البنوك المتخصصة في الدول العربية:

I- البنوك المتخصصة بالمملكة السعودية: أهمها ما يلي:

1. البنك الزراعي: تأسس هذا البنك في عام 1963 لتطوير النمو بالقطاع الزراعي بالمملكة.
2. صندوق الاستثمارات العامة: الغرض من تكوينه هو تمويل المشروعات العامة التي تدار علي أساس اقتصادي بالإضافة للمشاركات مع القطاع الخاص.
3. بنك التسليف السعودي: يهدف هذا لابنك لأي تقديم قروض ميسرة للأغراض الاجتماعية كالزواج وترميم المنازل وتمويل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. صندوق التنمية الصناعية: أنشئ في 1974 لتمويل المشروعات الصناعية بالمملكة وبطبيعة الحال فإن قروض هذا البنك متوسطة وطويلة الأجل، ويشترط نظام هذا الصندوق التمويل في حدود 50% فقط من رأسمال المشروعات المقدمة، كما يشترط تقديم دراسات جدوى لهذه المشروعات.
5. صندوق التنمية العقارية: يمول هذا الصندوق القروض طويلة الأجل للاستثمارات العقارية، وطبقا لنظام هذا الصندوق يتم التمويل في حدود ما تم إنجازه بالعقار.

II- البنوك المتخصصة في السودان:

وتشمل مصرف الإدخار للتنمية الإجتماعية ومجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية، بنك المزارع التجاري والبنك العقاري التجاري[1].

1- مصرف الإدخار للتنمية الاجتماعية:

هو إمتداد لبنك الإدخار السوداني السابق الذي تم أنشاءه في عام 1973م وتتمثل أهدافه في تنمية الوعي الإدخاري وتشجيعة لدى المواطنين، تجميع المدخرات وإستثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية، تقديم التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص دعم الفقراء وصغار المنتجين من الحرفيين والارامل وأرباب المعاشات. يعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي، ولقد توسع مصرف الإدخار وأصبحت فروعة نحو 33 فرعاً موزعة علي معظم ولايات السودان.

وبلغ إجمالي الودائع لمصرف الإدخار لعام 2004م حوالي 11928 مليون دينار سوداني بينما كانت في عام 2003م حوالي 8736 مليون دينار سوداني بزيادة بلغت 3192 مليون دينار سوداني بنسبة 36.5% حيث تركزت هذه الزيادة في حجم الودائع الجارية وودائع الإدخار والودائع الأخرى .

2- مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية:

بلغ حجم التمويل المقدم للقطاعات الاقتصادية المختلفة 17606.2 مليون دينار سوداني في عام 2004م مقارنة بمبلغ 15946 مليون دينار سوداني عام 2003م بنسبة زيادة قدرها 10.4% وقد حظي قطاع أخرى بأكبر نسبة من التمويل بلغ 37% ويليه القطاع الصناعي 23.1% ثم قطاع التجارة المحلية 14.3% أما القطاع الاجتماعي (حرفيين ومهنيين وأسر منتجة) فقد نال 2.9% من إجمالي الدعم إذ إنخفض بنسبة 54.6% عن العام 2003م.

3- مصرف المزارع التجاري:

تم إنشاء بنك المزارع للإستثمار والتنمية الريفية في عام 1992م للعمل على تحريك موارد الإنتاج الإستثماري في النشاط الزراعي وفي الفترة الأخيرة تم تحويله إلي مصرف المزارع التجاري بعد أن تم دمجة مع البنك التجاري وبنك المزارع. وبلغ حجم رأس المال المصرح به حوالي 1517.7 مليون دينار سوداني وصل حجم رأس المال في عام 2004م حوالي 3001 مليون دينار سوداني، وحجم التمويل الممنوح من المصرف للقطاعات المختلفة لعام 2004م قد بلغ 16286.2 مليون دينار سوداني مقارنةً بمبلغ 17080 لعام 2003م والجدول رقم (5-14) يوضح التمويل الممنوح للقطاعات المختلفة خلال الفترة 2000م-2004م.

وقدم المصرف التمويل اللازم لشرائح المجتمع المختلفة بالولايات من أسر منتجة وحرفية لرفع مستوى المعيشة وإخراجهم من دائرة الفقر حسب التوزيع الجغرافي للعام 2004م

4- البنك العقاري السوداني:

تم البنك العقاري في توفير الإسكان الشعبي والتجاري، وله الآن عشرة أفرع منها سته فروع بالولايات وأربعة بولاية الخرطوم وتميزت الفترة 2000م-2004م بثبات رأس ماله البالغ قدره 537.1 مليون دينار سوداني . كما يلاحظ إرتفاع حجم الودائع الجارية المحلية التي بلغت 1965 مليون دينار سوداني في عام

[1] http://www.mof.gov.sd/arabic/statics2.htm موقع على الخط:12/12/ 2007

2004م مقارنة بمبلغ 1498 مليون دينار سوداني بنسبة زيادة قدرها 31.2% كما ارتفعت الودائع الجارية بالعملة الأجنبية بنسبة 50.9% وحجم ودائع التوفير بنسبة 6.9% عام 2004م مقارنة لعام 2003م .

III- البنوك المتخصصة اليمنية

أنشأت البنوك المتخصصة كخطوة أساسية للدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالذات في القطاعات التي تتطلب دوراً حاضراً للدولة من خلال إقامة البنى التحتية الداعمة للتنمية المستدامة ولتشجيع الاستثمار الخاص. وقد تعاظم دور البنوك المتخصصة خلال الفترة 90-1999 وغطى معظم المحافظات . وفيما يلي نورد ملخصاً لأهم أنشطتها[1] .

1. البنك الصناعي اليمني: شمل نشاط البنك المساهمة في تنفيذ العديد من المشروعات الاستثمارية الصناعية سواءً من خلال إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ومنح القروض الميسرة، أو من خلال المشاركة في رأس المال، أو تقديم الضمانات اللازمة للحصول على التمويل.

2. بنك التسليف للإسكان: والذي يقدم خدماته للمواطنين من خلال توفير القروض الميسرة وخاصة ذوي الدخل المحدود بهدف تمكينهم من بناء مساكن خاصة. كما قام بتمويل إنشاء العديد من المجمعات السكنية للتخفيف من أزمة السكن في العاصمة وبعض عواصم المحافظات.

3. بنك التسليف التعاوني والزراعي: شمل نشاط بنك التسليف التعاوني والزراعي توفير البذور المحسنة والمخصبات والمبيدات الحشرية وتقنيات الإنتاج الحديثة وتوفير التمويل الميسر للمزارعين. كما شمل نشاطه تقديم التسهيلات التمويلية والتقنية للصيادين والعاملين في مجال الثروة الحيوانية والدواجن، مع التركيز على تقديم التسهيلات الائتمانية للأسر المنتجة وصغار المزارعين . وقد توسعت شبكة البنك لتغطي 26 فرعاً في مراكز المحافظات وفي بعض المديريات .

VI- البنوك المتخصصة بالمملكة الأردنية: أهمها ما يلي:

1- مؤسسة الإقراض الزراعي: تأسس هذا البنك في عام 1960 لتطوير النمو بالقطاع الزراعي بالمملكة.

2- بنك الإنماء الصناعي: أنشئ في 1965 لتمويل المؤسسات الصناعية بقروض متوسطة وطويلة الأجل،فقد بلغ رصيد القروض التي قدمها عام 2001 حوالي 114 مليون دينار للمشروعات الصناعية و السياحية و حوالي 04 مليون دينار للحرفيين و الصناعات الصغيرة.

3- مؤسسة الإسكان و التطوير الحضري: وتمول هذه المؤسسة القروض طويلة الأجل للاستثمارات العقارية.ففي سنة 2001 مولت و وفرت 136000 وحدة سكنية.

4- المؤسسة التعاونية الأردنية:أنشئت سنة 1997 من أجل خدمة سكان الريف و بالتحديد الأكثر فقرا عن طريق محاربة البطالة و الهجرة إلى المدن و تشجيع المرأة الريفية على الإنتاج،حيث بلغ عدد هذه الجمعيات سنة2000 حوالي 1062 جمعية ب110000 عضوء يعيلون حوالي نصف مليون نسمة.

رابعا- شروط عمل وفعالية البنوك المتخصصة:

من معوقات عمل مؤسسات الإقراض المتخصصة تدخل الدولة في عمل ي مؤسسة إقراضية،فيؤدي إلى خلق فكرة لدى المقترضين بأن الدولة هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض واستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقاً

[1] http://www.mpic-yemen.org/2006/arabic_site/strategies.asp?contantmain=6&key=17&stratigy=49 موقع على الخط:2007/12/12

عند الحصول عليها، ويحاولون عدم الالتزام بالتسديد، أوعدم اعتبارها التزاماً مالياً يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة.

ولا بد هنا من التذكير بأن إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة جاء محاولة لسد جزء من الفجوة التمويلية، وتوفير التمويل لكل قطاع من القطاعات بصورة متخصصة، فهدف هذه المؤسسات منذ إنشائها كان محاولة تصحيح سوق الائتمان، غير أنها لم تتمكن من تجنب مخاطر المجازفة في تقديم القروض، وهذا الجزء من المجازفة تمكنت البنوك التجارية من تجاوزه بوضعها الضمانات كعائق أمام تمويل المؤسسات بمختلف القطاعات. كن القول بشكل عام أن أي نشاط تمويلي تمارسه أي مؤسسة، - بغض النظر عن طبيعتها- لا بد أن تعترض مسيرته بعض المعوقات، وتتنوع هذه المعوقات بتنوع الجهات المقرضة، فإذا كانت بنكاً تجارياً تتمثل المعوقات في صعوبة توفير المقترض للضمانات اللازمة للحصول على التمويل. وإذا كانت المؤسسة المقرضة (الممولة) تخصصة تتمثل المعوقات في عدم الالتزام بالغاية الحقيقية من الحصول على القرض أوفي عدم الالتزام بالتسديد. وإذا كانت الجهة المقرضة جهة حكومية فإن المقترض يتعامل مع القرض على أنه معونة أودعم ليس من الضروري تسديده. وتختلف المعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل منها:

- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير، وينجم ذلك في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.
- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.
- افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
- انخفاض القدرة على تسويق المنتجات، مما ينعكس سلبياً على المشروع.

و بالتالي فإن أهم شروط فعالية البنوك المتخصصة تتمثل في:

- التركيز على تحقيق الهدف الأساسي بالمساهمة في التنمية و ليس الربح فقط ؛
- التقيد الكلي بقطاع النشاط المحدد مع تغطية جميع جوانبه بشكل شامل ؛
- العمل في ظل إستراتيجية وطنية للتنمية لأن طبيعة الإستثمار في القطاعات الإقتصادية الصناعية و العقارية و الفلاحية تحتاج مدة طويلة الأجل لتظهر نتائج الإستثمار بها ؛
- ضرورة المتابعة المستمرة للتغيرات التي تميز قطاع النشاط و التكيف معها بتوفير حلول لمختلف المعوقات التي تواجه المؤسسات العاملة في قطاع النشاط ؛
- الدعم المستمر من طرف الدولة .

خامسا- واقع البنوك المتخصصة في الخزائر

بالرغم من اعتماد مخطط إصلاحي للمنضومة المصرفية منذ حوالي سنتين بعد انتقادات رئيس الجمهورية التي ابداها في خطابه يوم 8 أفريل 2005 في خطابه أمام إطارات الأمة حيث, دعا إلى خفض الفوائد على القروض, واستعمال ليونة أكثر في التعاملات, ولكن لا محاولات السيد عبد اللطيف بن أشنهو وزير المالية السابق, ولا السيد مراد مدلسي في إعطاء الدفع اللازم للمنضومة المصرفية العمومية[1] [2].
وقد بادرت السلطات بداية هذه السنة بإعادة رسملة البنوك حيث وصلت الأموال المتواجدة على مستوى البنوك حوالي 10 مليار دولار, وهذا للاستجابة للطلبات الكبيرة على القروض, وسد العجز في السيولة المالية, لكن كل هذه المحاولات لم تغير في سلوكات البنوك التي ضلت منغلقة على نفسها, وحتى بعض السكنات, تخضع لإجراءات معقدة, وإصطدام المواطن بالشروط التعجيزية لمنح القروض التي لا تتجاوز 01 مليون دينار لأجر يساوي 25 ألف دينار ويشترط القرض الشعبي الوطني إشتراك الزوجة فقط لمنح قروض أكثر قيمة, بينما قلص الصندوق الوطني للتوفير, والإحتياط من قيمة القروض لكن فتح المجال لإشتراك أي فرد من

[1] موقع على الخط:2007/12/12 http://www.bank-of-algeria.dz/chapitre_V.pdf
[2] موقع على الخط:2007/12/12 http://www.presse-dz.com/ar/article-presse-algerie-arabe-301.html

العائلة أو الأقارب لمساعدة صاحب القرض للاستفادة من شراء سكن لدى الخواص مقابل خصم 40 من الراتب.

وفي سياق متصل كان لهذه البنوك أن تتحرك, وتبادر هي بالبحث عمن يريد الإستفادة من قروض للعقار, بدل إنتضار المواطن المغلوب على أمره والذي يعاني من قلة الإشهار للقروض, وضعف الاتصال داخل البنوك حيث يعمل موظف البنك على تعجيز صاحب طالب القرض ما يجعله ينفر من المؤسسات المصرفية التي لازال عملها مقتصرا على تسديد الأجور لمختلف عمال المؤسسات الإقتصادية, العمومية والخاصة.

ولم يعرف نضام التحويل المالي الالي نجاحا كبيرا, وحتى التعامل بالشيكات, المبالغ التي تتجاوز 5 ملايين سنتيم, فالمعاملات التجارية في الجزائر تتم في غالب الأحيان نقدا ودون المرور على البنوك العمومية ال 6 التي تتوفر على 1200 وحدة عبر الراب الوطني, تبقى السوق الموازية المنفذ الوحيد للمتعاملين التجاريين, حيث اكد أحد الخبراء الإقتصاديين السيد مقيدش أن حجم الأموال الجزائرية المتداولة في السوق السوداء, والموازية 60% , وبرر هذا التوجه لسهولة الإجراءات وليونة التحاصلات, والتهرب عن دفع الضرائب, وأمام ضعف نظام المراقبة وقمع .

وزادت الإختلاسات التي عرفها البنك الوطني الجزائري, وبنك الفلاحة والتنمية الريفية, وغيرها من البنوك مؤخرا من متاعب المؤسسات المصرفية الوطنية حيث وصلت الخسائر إلى عدة ملايير من الدينارات.

في ظل هذه الظروف تغيرت تواجهات البنوك المتخصصة في الجزائر في العمل في قطاع النشاط الذي يحمل إسمها إلى تنويع خدماتها و خاصة المضمونة و ذات الربحية العالية في ظل غياب إستراتيجية وطنية شاملة للتنمية ،مثل مشروع العم الفلاحي مثلا أو مشروع ميلون سكن الذي لم تساهم البنوك العقارية فيه من قريب و لا بعيد.دون التطرق لإهمال القطاعات الصناعية و الحرفية و السياحية.

خاتمة:

إن ظهور البنوك المتخصصة في معظم دول العالم لتوفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف القطاعات الإقتصادية، في الوقت الذي تركز فيه لبنوك التجارية نشاطها الائتماني بـ جال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح السريع. وعليه، كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك وفقاً لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام مختلف القطاعات التنموية لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني.

و من أجل تمكين البنوك المتخصصة من تأدية دورها بكفاءة و فعالية فيجب توفير مختلف الظروف و العوامل المالية و القانونية و التنظيمية على المدى الطويل .

المراجع:

- محمد كمال خليل – إقتصاديات الإئتمان المصرفي – منشأة المعارف ،الإسكندرية .
-محمد سعيد أنور سلطان ،إدارة البنوك،دار الجامعة الجديدة ،مصر،2005
-عبد الله الطاهر موفق علي الخليل،النقود و البنوك و المؤسسات المالية،مركز يزيد للنشر،الأردن،2006،الطبعة الثانية
-فؤاد مرسي ،التمويل المصرفي للتنمية الإقتصادية ،منشأة المعارف،الإسكندرية،1980.
-رحيم حسين و سلطاني محمد رشدي ، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول:سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول لنامية21-22 نوفمبر 2006 جامعة محمد خيضر بسكرة

– بن سمينة عزيزة و بن سمينة دلال،مداخلة بعنوان :سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية.– دراسة حالة الجزائر–الملتقى الدولي حول :سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية -بـسكرة يومي 21 و 22 نوفمبر 2006
- عاشور كتوش و عبد الغني حريري، مداخلة بعنوان التمويل بالإئتمان الإيجاري، الإكتتاب في عقوده و تقييمه-دراسة حالة الجزائر- الملتقى الدولي حول :سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية -بـسكرة يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.
- البنك المركزى المصرى فى السنة المالية **2006/2005**

مواقع من الأنترنت:

- http://www.mof.gov.sd/arabic/statics2.htm
- http://www.mpic-emen.org/2006/arabic_site/strategies.asp?contantmain=6&key=17&stratigy=49
- http://www.bank-of-algeria.dz/chapitre_V.pdf
http://www.presse-dz.com/ar/article-presse-algerie-arabe-301.htm
-http://uaesm.maktoob.com/vb/uae61517/